المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد80/ شهر أذار/ سنة 2024
تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

دور المصارف التجارية الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة (2010-2020)

The Role Of Private Commercial Banks In Promoting Financial Inclusion In Iraq For The Period (2010-2020)

م. د عماد عاشور محمد م. د هيفاء يوسف سليمان أ. د سعد عبد نجم العبدلي
Saad Abd Najim AL- abdali Hifaa yousif Sulaiman Imad AshourMohammed
Saad.abd@duc.edu.iq hifaa.yousif@ircoedu.uobaghdad.edu.iq Imad.ashour@duc.edu.iq
جامعة دجلة الجامعة كلية التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية جامعة بغداد جامعة دجلة الجامعة

الكلمات الرئيسية: الشمول المالي ، الاستبعاد المالي ، العمق المالي ، التنمية المستدامة ، الاستقرار المالي .
Keywords: Financial Inclusion, financial exclusion, financial depth, sustainable development, financial stability

المستخلص

اصبح الشمول المالي من الأهداف الرئيسة والاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن البنوك المركزية للدول ومنها البنك المركزي العراقي إذ أولى البنك المركزي العراقي مساعيه المتواصلة لتعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي لما له الأثر الكبير في تحسين فرص النمو والتنمية المستدامة والاستقرار المالي والاستدامة المالية وذلك من خلال العديد من المبادرات والسياسات والتعليمات. وتؤدي المصارف التجارية بمختلف أنواعها الحكومية والخاصة (الأهلية) دوراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي. وبالتالي تبرز الحاجة الحقيقية إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق ، علاوة عن الدور الذي تؤديه هذه المصارف في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال قياس وتحليل مؤشرات الشمول المالي المختلفة والمتعارف عليها للمدة (2010-2021). أوضحت النتائج التي توصل اليها إلى ضعف مؤشرات الشمول المالي في العراق وانخفاض قيم مؤشراته المختلفة الأمر الذي يؤكد الحاجة الفعلية الحقيقية لتعزيز وتطوير هذه المؤشرات وتوسيع مؤشرات الشمول المالي وإيصالها إلى اكبر عدد من الفئات المستبعدة من السكان.

Abstract

Financial Inclusion has been one of the important and strategic goal of the financial organizations and central Banks all over the world. Iraqi central Bank (CBI) has emphasized his efforts to inhance the Financial Inclusion in Iraq for its importance on the economic growth, sustainable development and economic stability .For this reason, (CBI) has issued many economic and financial initiatives for offering the financial credits to Iraqi people. This paper aimed to measure and analysis the different Financial Inclusion Indicators during the period of (2010-2021).
The results show low levels of all financial inclusion indicators with negative annual compound growth for the same period.

المقدمة

يعُد الشمول المالي (Financial Inclusion) من اهم المنتجات المالية والخدمات المصرفية المتطورة والمبتكرة حديثاً، واصبح من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن اهتمام البنوك المركزية بضرورة تعزيزه على المستوى المحلي لما له دور وأهمية كبيرة مباشرة وغير مباشرة في تحسين فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستقرار المالي وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض مستويات الفقر والتمكين والاستدامة المالية لاقتصاديات هذه البلدان. وبرزت أهميته وتنامت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2008م، وبدأت الدول تتسابق نحو تطبيقه لتحقيق الأهمية المجتمعية من خلال تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية المصرفية إلى كافة فئات المجتمع وبأسعار معقولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة. وتؤدي المصارف التجارية دوراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي في اقتصاديات بلدانها كجزء من المبرر الأخلاقي والقانوني لأنشائها وعملها ومبرراً لوجودها، فضلاً عما يحققه تعزيز الشمول المالي من مردودات إيجابية كبيرة تنعكس مباشرة على تحسين عملها وأدائها المالي واستمراريتها. وتشير الدراسات المالية إلى وجود تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في تطبيق الشمول المالي، وأثبتت الإحصائيات للمنظمات الدولية إلى ما يقارب من 69% من سكان العالم (البالغين) يمتلكون حسابات مصرفية، بينما لايزال 31% من سكان العالم(البالغين) خارج المنظومة المالية المصرفية، لكونهم لم يمتلكوا حسابات مصرفية أو عدم وصول الخدمات المالية المصرفية اليهم (المؤشر العالمي للشمول المالي،2021). وبناء على ذلك تبرز الحاجة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي والدور الذي تؤديه المصارف الخاصة العاملة في العراق في تعزيزه من خلال مختلف مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولا: أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المالية والتمكين في الاقتصاد العراقي من خلال مختلف معايير الشمول المالي المستخدمة، إذ اصبح من غير الممكن تصور استدامة مالية واستقرار مالي في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المستبعدين مالياً من النظام الاقتصادي واصبح موضوع الشمول المالي من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها البلدان والمنظمات الدولية .

ثانيا: أهداف البحث: يهدف إلى:

1. بيان أهمية الشمول المالي ودوره في اقتصاديات البلدان المختلفة.
2. تحليل دور المصارف التجارية في تعزيز الشمول المالي من خلال مختلف مؤشرات الشمول المالي المستخدمة.
3. قياس وتحليل مؤشرات الشمول المالي المختلفة في العراق للفترة 2010-202.

ثالثا: مشكلة البحث: حضي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في إنحاء العالم كافة وفي العراق بشكل خاص، مع الالتزام الواضح للمؤسسات النقدية والمالية في العديد من الدول بإعداد وتنفيذ سياسيات وبرامج وخطط واستراتيجيات لتوسيع قاعدة الشمول المالي وهنا تبرز مشكلة البحث الأساسية في التساؤل التالي:

هل نجحت سياسات المصارف التجارية العاملة في العراق في تعزيز الشمول المالي؟

وتندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية:

كيف تساهم المصارف التجارية في تعزيز الشمول المالي،

كيف يمكن توعية العراقيين على أهمية الشمول المالي والفوائد المتوخاة منه.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

رابعا. فرضية البحث: تؤدي المصارف التجارية العاملة في العراق دوراً إيجابياً في تعزيز الشمول المالي في العراق.

خامسا. حدود البحث: تتمثل حدود البحث بالاتي:

الحدود المكانية: تمثلت بالمصارف التجارية العاملة في العراق وعددها (70) مصرفاً .

الحدود الزمانية: والتي تتمثل بالمدة الزمنية (2010- 2021).

سادساً: دراسات سابقة . [استراتيجيات لتحسين الشمول المالي في جنوب أفريقيا]

1. Study [Moioi) , 2009 [Strategies for optimizing financial inclusion in South Africa]

هدفت الدراسة إلى تعزيز فهم التدابير التي تتخذها مؤسسات الخدمة المالية في جنوب إفريقيا لتحسين الشمول المالي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى ان الكثير من مؤسسات الخدمات المالية لا تتبع عملية تطوير منهجية، وانه ينبغي أشراك العملاء إشراكاً مكثفاً في مراحل إنشاء ، وفحص الأفكار، إذ يمكنهم المساعدة في تطوير مفاهيم الخدمة ومخطط تقديم الخدمة الشامل والعروض النهائية.

2. **دراسة الدريعي، سعود دايش**[2018] **بعنوان[دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة – الأمارات والعراق دراسة حالة]**. عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على المضامين العلمية لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهم وصولاً إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من اجل تطبيقها في الاقتصاد العراقي فضلاً عن تحليل تجربة دولة الأمارات في تعميم الخدمات المالية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإمكانية الاستفادة من تجربتها في تعزيز الخدمات المالية في العراق. واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي تبيان مؤشرات الانتشار والكثافة المصرفية لعدد من المصارف وفروعها وأجهزة الصراف الآلي ATM بين المحافظات العراقية، إذ ترتفع نسب هذه المؤشرات في بغداد ومناطق شمال العراق وتنخفض في المناطق الجنوبية والوسطى، فضلاً عن ذلك تبين ان للقطاع المالي في العراق تأثيراً محدوداً جداً على عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، بسبب الاعتماد الكلي على واردات النفط وضعف مساهمة المشروعات المالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: الشمول المالي [المفهوم والأهمية]

أولا. مفهوم الشمول المالي: يشير تقرير البنك الدولي (2018) إلى ان الشمول المالي يتمثل في إمكانية الأفراد والشركات من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التي تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتامين) التي يتم تقديمها بطريقة مستدامة. فيما يشير(Chakrabarty,2012:5) إلى ان الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص، بطريقة عادلة وشفافة وبتكلفة معقولة من الجهات الفاعلة. فضلاً عن ذلك يرى (Kim et al ,2018: 84) بان الحاجة إلى الشمول المالي تنشأ من عدة أسباب بالنسبة لعدد كبير من المناطق النائية والتي يتعذر الوصول اليها، إذ تعمل المسافة المادية كرادع للوصول إلى المؤسسات المالية وإلى الخدمات المالية المتنوعة. ومما يضاعف من ذلك قيود الطلب والعرض التي

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

تؤثر على انتشار الخدمات المالية إلى الفئات المهمشة في المجتمع، فعلى جانب الطلب تشمل العوائق التي تعترض الشمول المالي الافتقار إلى الوعي وانخفاض الدخول والأصول والاستبعاد الاجتماعي والأمية. في حين تشمل صعوبات جانب العرض المسافة من الفرع، وتوقيت الفروع والوثائق والإجراءات المرهقة، والمنتجات غير الملائمة، واللغة ومواقف الموظفين. وبالتالي لكي يكون الشمول المالي ناجحاً في منطقة مستهدفة، هناك عوامل يجب مراعاتها، مثل اعتبارات الزبائن، وتوافر خدمات منخفضة التكلفة، ومعلومات واسعة الانتشار للزبائن، وشفافية عالية من جانب مزودي الخدمة، فضلاً عن تقديم خدمات ذات جودة عالية لتلبية احتياجات الزبائن.

ويهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لجميع أفراد المجتمع خاصة تلك الشرائح المحرومة والمستبعدة أصحاب الدخول المنخفضة، ويتضمن مفهوم الشمول المالي تعزيز القدرة والفرص لدى الأفراد والمؤسسات للحصول على هذه الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها بفاعلية ومسؤولية ويمكن عن طريق الشمول المالي تقديم جملة من الخدمات المالية المختلفة بهدف ضمان حصول أفراد المجتمع على مختلف الخدمات المصرفية والمالية والائتمانية مثل الحسابات المصرفية والمدخرات والقروض الميسرة المتعددة وغيرها.

ان توسيع المشاركة في النظام المالي المصرفي الرسمي ليس هدف بحد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق هدف تنموي لتطوير القدرات المالية للمواطنين والاستفادة من الوفرة المالية المتزايدة التي تحققها مؤسسات المصارف والنظام المصرفي بشكل عام بما يعزز تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة والذي ينعكس بشكل مباشر وإيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال دمج الفئات المهمشة والمستبعدة مالياً في المجتمع وتقليل التفاوت الطبقي وعدم عدالة توزيع الدخول في المجتمعات. ان تعزيز الشمول المالي يسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد.

وقد أكدت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على أهمية الشمول المالي وضرورة تحقيق أهدافه بحلول عام 2015 من خلال الزام الدول بضرورة تمكين أفراد المجتمع المختلفة أو مكافحة الفقر وتوفير الفرص والتكافؤ لمساوات لجميع أفراد المجتمع.

ثانيا : أهمية الشمول المالي: يمكن إبراز أهمية الشمول المالي من خلال النقاط الأتية (أبو مويس ،2018: 6) (العبيدي،2018:22) (الدريعي ،2018 : 13)

1. لقد اصبح مفهوم الشمول المالي من المواضيع المهمة التي يتم تداولها في مختلف المؤتمرات والأدبيات الاقتصادية والمالية على مستوى العالم وغالباً وما يتم ربطه بمفاهيم التنمية وتحسين مستويات معيشة الأفراد ذات الدخل المفتوح والمستبعدين والبطالة. إذ أصبحت مؤشرات الشمول المالي تمثل بعداً هاماً وأساسياً ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات.
2. يساهم الشمول المالي في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي والتمكين إذ اصبح من غير الممكن تصور استدامة مالية واستقراراً اقتصادياً في وقت تزداد فيه نسبة المؤسسات والأفراد المستبعدين مالياً من النظام الاقتصادي.
3. يساهم الشمول المالي من خلال الخدمات والمنتجات التي يوفرها للمجتمع بكافه فئاته من زيادة معدل النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال تنويع وزيادة تدفق الدخل ومصادره وتوفير السيولة وبناء الأصول الإنتاجية للأفراد والشركات بما ينعكس بشكل إيجابي على تحسين الشمول المالي والمعاشي للأفراد.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

4. يساهم الشمول المالي في تحسين وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة من خلال خدمة الفئات المحرومة والفقيرة والمستبعدة وتمكينها من الاكتفاء الذاتي وجعلها فئات مستنيرة قادرة على اتخاذ القرارات المالية بشكل اكثر فاعلية وكفاءة واقل كلفة.

5. يساعد الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في اقتصاديات البلدان من خلال تعزيز القدرة على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها مؤسسات وشركات المجتمع والتي يمكن ان يوفرها الشمول المالي من خلال زيادة الخدمات والوصول السهل لها والتكلفة المعقولة وتأثير ذلك على الهيكل الائتماني والمالي للشركات التي تمثل اقتصاديات المجتمع والذي ينعكس بشكل مباشر على طبيعة الأنشطة المالية والهيكل المالي وتحسين فرص المنافسة في الأسواق المالية والتي بدورها توفر فرص وحوافز حقيقية مختلفة لإدارة المخاطر . لذلك فان الأداء المالي والمصرفي واحتمالية حدوث الأزمات يعتمد على هيكل ودرجة تطور النظم المالية التي تعد واحدة من النقاط المحورية في الشمول المالي.

6. يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالأفراد محدودي الدخل وتمكين فئات المجتمع المختلفة مثل المرأة والشباب وأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر ودمجها مع القطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية والمصرفية المختلفة بشكل ميسور وبكلفة معقولة.

ثالثا : أهداف الشمول المالي: من خلال تعدد أبعاد ومفاهيم الشمول المالي والتي يمكن ان تعكس أهمية الشمول المالي ودوره في اقتصاديات المجتمعات للبلدان، فانه يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي والتي يمكن ان تحقق من خلال برامج وسلوكيات للجهات المشمولة كالاتي:(السامرائي،2018 :15) (Leora، 2016 :8)

1. تعزيز وصول أفراد المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية من خلال تعريف الأفراد بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها بشكل ميسور وبكلفة معقولة.
2. التنظيم الامن، والسليم للمؤسسات بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة.
3. الاستدامة المالية للمؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات، وتحسين مناخ الاستثمار.
4. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
5. تحقيق العدالة بين الجنسين إذ تساعد الخدمات المالية النساء على تأكيد قوتهن الاقتصادية وهو امر أساسي لتعزيز العدالة بين الجنسين، ذلك انه بسبب سوء الائتمان أو عدم وجود ضمانات، يُرجح حرمان النساء من القروض المصرفية اكثر من الرجال.
6. إيجاد حلول بديلة للمستبعدين مالياً بسبب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي.

رابعا : مؤشرات الشمول المالي :[Chakrabarty,2012،5] تُعَد مؤشرات الشمول المالي من اهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية، والتي تعطي تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي معتمدة في ذلك على قاعدة بيانات رصينة لاهم مؤشرات عمل المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن إسنادها ببيانات ديموغرافية سكانية. ويمكن النظر إلى الشمول المالي كمؤشر جمعي يحتسب على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى مجموعة دول، وقيمته تساوي الواحد الصحيح.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

يساعد قياس مؤشرات الشمول المالي على وضع أهداف وطنية لاستراتيجية الشمول المالي المراد تطبيقها في أي اقتصاد، فضلاً عن تقدير درجة تقدمه المتحققة. وبالتالي فان مؤشرات الشمول المالي تعطي تفسيراً واضحاً عن مدى تأثير مستويات الشمول المالي ودرجة تطور النظام المالي في الاقتصاد.
وتشير بيانات البنك الدولي إلى ان نسبة الشمول المالي على مستوى العالم بلغت (69%) عام 2017 بعد ان كانت (62%) عام 2014 و (51%) عام 2011 وتتفاوت هذه النسب بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية إذ بلغت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية بحدود (94%) في البلدان ذات الدخل المرتفع مقابل (63%) في البلدان ذات الدخول المنخفضة (البلدان النامية) كما أنها تختلف من بلد إلى اخر أيضا حسب اقتصاديات هذه البلدان. ولكي يكون الشمول المالي فعالاً وكافياً وذو خدمات مالية ومصرفية تتصف بالجودة والشمول والشفافية، فقد تم بناء العديد من النماذج الخاصة بالشمول المالي تضمنت العديد من المؤشرات والمعايير التي تغطي كافة أبعاد ومفاهيم الشمول المالي الاجتماعية والمالية والاقتصادية التي حددتها المنظمات المالية الدولية والبنوك المركزية كالشفافية والشمول والتمكين والوصول والجودة والكفاءة وغيرها من المفاهيم.
وهناك خمسة أبعاد أو عوامل تعكس الشمول المالي وهي:
1. التوافر (Availability) والذي يعني ان الشمول المالي يتمثل بإتاحة جميع أنواع الخدمات المالية لجميع الأفراد بغض النظر عن الدخل وحجم الائتمان.
2. إمكانية الوصول (Accessibility) يعني ان الخدمات مثل الائتمان والتامين والمدخرات وما إلى ذلك لا ينبغي إتاحتها فقط في المصارف ولكن ينبغي ان تكون متاحة أيضا للأشخاص المقيمين في اقصى مسافة من البلاد. وفي اطار هذا العامل تم إنشاء عدد من فروع المصارف بواسطة مصارف القطاع العام في المناطق الريفية.
3. القدرة على تحمل التكاليف (Affordability) يعني توافر هذه الخدمات بتكلفة معقولة.
4. الوعي (Awareness) يعني ان مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة يمكن الوصول اليها بتكلفة اقل ليس كافياً، بل هناك حاجة إلى زيادة الوعي بها. في اطار هذه الحملات العديدة التي نظمت في القرى، تم نشر إعلانات مختلفة تبرز أهمية المدخرات والتامين، وتم توزيع المنشورات في كل زاوية وركن في المدن.
5. الكفاية (Adequacy) يعني ضمناً ان جميع أنواع الخدمات المالية يجب ان تكون كافية بمعنى ان التركيز على الأشخاص من القطاعات الأضعف في المجتمع لذلك سوف يحتاج إلى قروض بمبالغ اصغر واذا تم تقديم القروض بمبالغ ضخمة لن يكون ذلك مقبولاً لهؤلاء الأشخاص.
فضلاً عن ذلك هنالك تسعة من العوامل التي حددتها الجهات والمصارف المعنية بالشمول المالي والتي تؤثر على نجاحه وهي: (Dube& Gumbo،2017 :54)(Kim et al ,2018: 124)
1. المنتج (Product) (علامة تجارية موثوقة): يجب ان تكون المنتجات قوية ومناسبة للناس. إذ تحتاج المنتجات إلى ان تكون بسيطة وموثوقة. بمعنى اخر ما يعتقد الشخص انه يدفع ثمنه هو ما يجب ان يحصل عليه، دون ان يخيفه شروط. وتشمل هذه المنتجات الأموال بالنسبة للمصارف.
2. المكان (Place) (تغطية شبكة واسعة): يجب ان تكون المنتجات متوفرة في المكان المناسب. في هذه الحالة يشير مصطلح المكان ليس فقط إلى القرب المادي (المناطق الريفية) ولكن يمكن ان يعني القرب الإلكتروني أيضاً (النقود عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول).

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

3. السعر (Price) (تسجيل أساسي/ رخيص): يجب ان يكون من السهل التسجيل للمنتج في حال أموال المحمول، إذ يحتاج المرء فقط إلى بطاقة هوية وطنية للتسجيل في معظم الحالات ويجب ان يكون سعر التسجيل في حده الأدنى وبأسعار معقولة لفقراء الناس في المجتمع.
4. الحماية (Protection) (امن أموال المودعين):يجب حماية أموال الزبائن من الاحتيال والسرقة من ناحية أخرى ينبغي تشجيع المعرفة ومحو الأمية المالية للزبائن ويجب ان تكون تعليمات المنتج سهلة الفهم وخالية من الغموض.
5. الربح (Profit) (الأموال الرخيصة من الودائع): يتعين على المصارف فرض تكاليف معقولة على المعاملات، بالنسبة لهم لتحقيق ربح ولتشجيع الزبون على مواصلة استعمال المنتج.
6. الإنتاج (Production) (الاقتصاد الإنتاجي): يعد الاقتصاد الإنتاجي امرأ ضرورياً إذ يتمكن زبائن المصارف من الحصول على عمل وكسب المال حتى يصبحوا متقبلين للمصارف.
7. الترويج (Promotion) (توفر المعلومات): يجب توفير المعلومات المتعلقة بمنتجات الشمول المالي بسهولة للناس من خلال حملات التوعية واستراتيجيات التسويق المستهدفة والإعلانات من المصارف.
8. الشراكة (partnership) (قابلية التشغيل البيني): يجب ان يكون هناك قدراً اكبر من التشغيل البيني بين المصارف ومشغلي الأموال المتنقلة من اجل بيئة مالية شاملة وفعالة.
9. السياسة (Policy) (السياسة التمكينية): يحتاج صانعوا السياسات إلى وضع اللوائح المعمول بها لجعل العمل سهلاً وعادلاً لجميع المنافسين، وخاصة بين المصارف ومشغلي الأموال المتنقلة وتشتكي المصارف من لوائح صارمة لا تنطبق على مشغلي الأموال المتنقلين ويجب وضع اللوائح الخاصة بالتعاملات عبر الأنترنت.

وبشكل عام فقد أقرت مجموعة العشرين(20G) ثلاثة أبعاد رئيسة للشمول المالي والتي اعتمدها البنك المركزي العراقي وكل مؤشر يمكن تحقيقه من خلال مجموعة فرعية من المؤشرات المالية والاجتماعية والاقتصادية يمكن من خلالها بناء مؤشر تجميعي كمي للشمول المالي يمكن استخدامه للمقارنة على مستوى الدول أو السنوات وكذلك تحديد مستوى الشمول المالي للبلد أو الحالة المدروسة. وهذه المؤشرات الثلاثة هي (الدريعي ،2018 : 17) (عجور،2017 :13)

1. **مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية:** يقصد به قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية التي ترتبط باللوائح والترتيبات التنظيمية والسوق والبيئة التكنولوجية. ويعبر هذا المؤشر على إمكانية وصول فئات السكان المختلفة إلى الخدمات المالية ومدى سهولتها ومدى التواصل ضمن اطار نظام مالي شامل. إذ يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات القابلة للقياس ، ويساهم هذا المؤشر بنسبة (50%) من مؤشرات الشمول المالي ، ومن اهم المتغيرات المستخدمة للحصول على هذا المؤشر هي كالاتي:
1. عدد فروع المصارف إلى عدد السكان لكل 100 الف بالغاً.
2. عدد فروع المصارف إلى مساحة البلد لكل 1000 كيلو متراً مربعاً.
3. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف فرداً بالغاً.
4. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متراً مربعاً.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

2. **مؤشر استخدام الخدمات المالية** Usage of financial services: يتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين الذين إعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق للخدمات المالية مثل، استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور، ودفع قوائم الشراء، وهي مؤشرات تعكس طبيعة المنتجات المالية والأنماط الإنتاجية المختلفة والسلوكيات. فضلاً عن قدرة المؤسسات المالية على توفير التامين اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، ويساهم هذا المؤشر بنسبة (50%) من مؤشرات الشمول المالي، ويمكن التوصل إلى هذا المؤشر من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي كالاتي: (البنك المركزي العراقي ،التقرير السنوي للاستقرار المالي،2020:81)

1. حجم القروض للناتج المحلي الإجمالي.
2. حجم الودائع للناتج المحلي الإجمالي.
3. عدد حسابات القروض إلى عدد السكان البالغين.

ث. عدد حسابات الودائع إلى عدد السكان البالغين.

3.**مؤشرات جودة الإنتاج للخدمات المالية** Quality of financial services: تعكس هذه المؤشرات على قدرة الخدمات المالية والمصرفية على إشباع رغبات المستهلكين النهائيين للخدمة المالية كالشفافية والإفصاح والراحة والأمان وغيرها. وهناك عدد من العوامل التي يمكن ان تؤثر على نوعية هذه الجودة مثل تكلفة الخدمة، الوعي الذي يمتلكه الزبون، والكلف والتعويضات المرتبطة بها وتسوية المنازعات وغيرها. ويمكن القول إلى إمكانية استخدام هذه المؤشرات الرئيسية الفرعية للشمول المالي لبناء وتكوين مؤشر رقمي(تجميعي) للشمول المالية باستخدام طرق إحصائية معينة من خلال تحديد أوزان (weight) لكل مؤشر فرعي يتم من خلالها دمج هذه المؤشرات للحصول على مؤشر رقمي محدد يعبر عن مستوى الشمول المالي والاتجاه العام له ويمكن استخدامه لتحديد مدى تطور الشمول المالي والمقارنة بين مستويات الشمول المالي على مستوى الدول والمجاميع.

خامسا : تحديات الشمول المالي: هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي إذ ان ليس المهم فهم الاستخدام الفعلي للخدمات المالية والوصول اليها بل معرفة الحواجز التي تعترض الشمول المالي لتمكين صناع السياسات من تصميم السياسات لسد الفجوات. وعموماً يمكن بيان التحديات التي تعترض الشمول المالي بالاتي: (Meera ،2015: 230) (Githaigak،2015 :13) (Santoso&

1. العوامل التي تحركها السوق: مثل التكاليف المرتفعة نسبياً المرتبطة بالودائع الصغيرة أو القروض فضلاً عن المرتبطة بتقديم الخدمات المالية في المدن الصغيرة أو في المناطق الريفية، علاوةً عن نقص بيانات الائتمان أو الضمان القابل للاستخدام وعدم وجود نقاط وصول مريحة.
2. العوامل التنظيمية: تشمل كفاءة راس المال والقواعد الأشرفية التي قد تحد من جاذبية الودائع الصغيرة أو القروض أو غيرها من المنتجات المالية للمؤسسات المالية. وقد تقلل المتطلبات الصارمة المتعلقة بفتح الفروع أو أجهزة الصراف الألي من جاذبية القيام بذلك في المناطق النائية أيضاً.
3. الوضع الاقتصادي للأسر: كلما زادت مستويات الدخول للأسر والأفراد زادت إمكانية البحث عن الخدمات المصرفية لمساعدتهم في إدارة شؤونهم المالية بشكل افضل، فمن الواضح ان مستويات الدخل الأعلى تترجم إلى مستويات عالية من الشمول المالي.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

4. انخفاض الوعي المالي : يؤدي الافتقار إلى المعرفة المالية (الإدارة والإجراءات والأدوات) في بيئة تتسم بإجراءات معقدة للتقديم على القروض المصرفية وتكاليف التمويل المرتفعة(أسعار الفائدة تكاليف المعاملات وما إلى ذلك) إلى حدوث عيب كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة .
5. نقص الثقة أو انعدام الثقة : يمكن ان يكون ذلك مشكلة كبيرة في البلدان التي لا تملك الأشراف أو التنظيم الجيد للمؤسسات المالية ، وبرامج حماية المستهلك التي تتطلب الإفصاح الكافي ، وعدم وجود أنظمة تسوية المنازعات .

سادسا: مبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي: يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلد وذلك عن طريق العديد من الإجراءات والمبادرات التي يتخذها باستمرار لتعزيز الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي وزيادة الخدمات المالية المقدمة للجمهور وجذب اكبر عدد من الأفراد والمدخرات داخل القطاع المصرفي وخفض حجم العملة في التداول.
فقد تنبى البنك المركزي العراقي مشروع الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة والذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام بالشراكة مع وزارة التخطيط وبالتعاون مع صندوق النقد العربي والاستفادة من الخبرات المقدمة من قبلهم وشركائهم الاستراتيجيين كالبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (G1Z).(التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي،2020 :142). كما اطلق البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات المصرفية والمالية منها: (منير ،2021: 271)

1. **مبادرة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.** إذ قام البنك المركزي العراقي منذ عام 2015 بمبادرة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بهدف تحريك عجلة الاقتصاد العراقي نحو دعم الاستقرار المالي من جهة، وتطوير نظام المدفوعات وتعزيز الشمول المالي من جهة أخرى ، فضلاً عن مجموعة من المنافع الأخرى . وقد شملت هذه المبادرات جميع مفاصل الاقتصاد ومختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العراقي.
2. **مشروع توطين رواتب موظفي الدولة.** إذ تم البدء في هذا المشروع عام 2016 لتوطين ودفع رواتب جميع مشروع توطين رواتب موظفي الدولة من خلال بطاقات تصدرها المصارف العاملة في العراق وبالتعاون مع شركات الدفع المالي التي تقوم بتجهيز وتزويد هذه البطاقات إلى المصارف والأشراف عليها وعلى عملياتها المختلفة المقدمة للموظفين ويهدف هذا المشروع لتقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي وفوائد ومميزات أخرى معروفة ومحدودة إذ تؤمن هذه البطاقات للموظفين إمكانية حصولهم على حسابات مصرفية تمكنهم من التعامل مع جميع ماكينات الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع داخل العراق وخارجه، فضلاً عن الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية المختلفة التي تنتجها المصارف. وتتمثل استراتيجية البنك المركزي العراقي على تهيئة بيئة تنافسية امنة للمصارف لتقديم عروضها ومنتجاتها المختلفة، فضلاً عن ذلك قام البنك المركزي العراقي بأنشاء نظام المقسم المركزي الوطني وهو نظام تحويل الأموال الكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق نقاط لبيع أجهزة الصراف الآلي (ATM) حيث يعمل هذا النظام على تقليل تكلفة السحب والإيداع للأفراد الموظفين وبالتالي تقليل تكاليف الخدمات المالية التي تقدمها المصارف بما يجعلها ممكنة وفي متناول أفراد المجتمع وهذا ما يعزز من الشمول المالي والعمق المالي في الاقتصاد العراقي. ولغاية 2021، ساهم 37 مصرفاً في نظام التوطين

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

هذا وقد بلغ عدد الموظفين بحدود (3.985.608) موظفاً قياساً بـ (1.861.129) عام 2020 وان هذه الأعداد في تزايد مستمر حتى يتم توطين جميع موظفي الدولة وهذا ما نصت عليه التوجيهات الصادرة عن أمانه مجلس الوزراء عام 2016.

3. مبادرة تطوير التعامل مع أجهزة (ATM) إذ حثت المصارف المختلفة لأجل شراء أجهزة الصرفات الإلية (ATM) بهدف دعم الخدمات المالية وتطويرها.

4. مبادرة دعم الطاقة المتجددة (2021) وذلك لأجل تعزيز وتطوير عمليات الطاقة المتجددة التي أكدت عليها مجموعة الدول (20G) وغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية لتعزيز مشروعات الطاقة النظيفة والتنمية الخضراء وتحسين المناخ.

المبحث الثالث : قياس واقع اتجاهات مؤشرات الشمول المالي في العراق

تعد مؤشرات الشمول المالي من اهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية لتحليل واقع الشمول المالي من خلال مختلف المؤشرات المالية والنقدية المختلفة التي حددتها هذه البنوك المركزية إذ بادرت (60) دولة في اتخاذ خطوات لتعزيز الشمول المالي وأصدرت القوانين والتشريعات المنظمة لها مع انضمام اكثر من (120) مؤسسة مالية لتحالف الشمول المالي والتزام اكثر من (47) دولة من دول العالم النامية بإعلام مايا (Advertisement(Mayaلتعزيز الشمول المالي.(كونت واخرون،2018:4). وفي العراق فقد حدد البنك المركزي العراقي استخدام مؤشرين للشمول المالي هما الحصول على الخدمة المالية ومؤشر استخدام الخدمة لإمكانية حسابهما وقياسهما. وهذا ما سيتم استخدامه في هذا البحث إذ سيتم تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة 2010-2021 وكالاتي.

أولا : الجهاز المصرفي العراقي [نشأة ووقائع]: بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2021 (74) مصرفاً، تتوزع على (7) مصارف حكومية وتتضمن (3) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد. فيما بلغت المصارف الخاصة (67) مصرفاً، تتضمن (28) مصرفا إسلامياً محلياً و(25) مصرفاً تجارياً محلياً و(14) مصرفاً أجنبياً توزعت بين (2) مصرفين إسلاميين و(12) مصرفاً تجارياً، وبذلك احتلت المصارف الخاصة الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف إذ بلغت نسبتها (90.5%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (9.5%)، ومن حيث تصنيف المصارف حسب أنواعها فشكلت المصارف التجارية ما نسبته (54%) والمصارف الإسلامية (41.8%) والمصارف المتخصصة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق. (تقرير الاستقرار المالي ،2021:50). بلغت قيمة الموجودات للقطاع المصرفي عام 2021 (159.5) ترليون ديناراً عراقياً كانت فيها نسبة موجودات المصارف الخاصة (21.4%)، كما بلغ رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي عام 2021 (96) ترليون ديناراً عراقياً، شكلت ودائع القطاع الخاص (45%) من إجمالي الودائع المصرفية لذات العام. وفيما يخص رؤوس أموال المصارف فقد بلغت (17.8) ترليون ديناراً عراقياً، شكلت نسبة راس مال المصارف الخاصة نسبة (74.83%) عام 2021، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية، فضلاً عن التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي الخاصة برفع راس المال إلى (250) مليار دينار أ.(تقرير الاستقرار المالي ،2021:50).

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

ثانيا : تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة [2010-2021]

أولا : مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية: يتم استخدام (5) من المؤشرات الخاصة بالوصول إلى الخدمة وهي:

1. الكثافة المصرفية والذي يمثل عدد السكان البالغين (الف نسمة) / عدد الفروع المصرفية.
2. الانتشار المصرفي والذي يمثل عدد الفروع المصرفية لكل 100 الف بالغ من السكان.
3. عدد الفروع المصرفية لكل (1000)كم^{2}من المساحة.
4. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغاً من السكان.
5. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (1000)كم^{2}من المساحة.

أظهرت البيانات الخاصة بالكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق الجدول (1) والشكل رقم (1) انهما ما زالتا دون المستوى المطلوب على الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي للمصارف لفتح فروع لها في جميع إنحاء العراق، فقد بلغت عدد فروع المصارف (912) فرعاً عام 2010 انخفضت إلى (891) فرعاً عام 2020 لترتفع عام 2021 إلى (905) فرعاً. وانعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام 2021 وكانت (45.06) عام 2020. بعد ان كان 35 الف فرداً من السكان لكل فرع عام 2010 وان ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية يعني تدهور قيمة هذا المؤشر للشمول المالي ويعكس صعوبة الوصول إلى الخدمة المصرفية. وقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر بحدود 1.9 % للمدة 2010-2021. وصاحب ذلك انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.80) عام 2010. يعكس انخفاض عدد فروع المصارف في ظل نمو سكاني مرتفع يشهده العراق والذي من شانه امتصاص (الغاء off sef) لأية زيادة حقيقية في عدد فروع المصارف التي يتم فتحها وحققت معدل نمو سنوي مركب سالبا قدره (2%) لنفس الفترة.

جدول (1) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010-2021)

المؤشر السنة	عدد السكان الف نسمة (1)	عدد فروع المصارف العراق (2)	الكثافة المصرفية *(1/2) (3)	الانتشار المصرفي **(2/1) (4)
2010	32.489	912	3.56	28.07
2011	33.338	929	3.59	27.87
2012	34.208	984	3.48	28.77
2013	35.096	1042	3.37	29.69
2014	36.005	1034	3.48	28.72
2015	36.933	1213	3.04	32.84
2016	37.883	858	4.42	22.65
2017	37.140	843	4.41	22.70
2018	38.200	865	4.42	22.64
2019	39.300	888	4.43	22.60
2020	40.150	891	4.51	22.19
2021	41.190	905	4.55	21.97
معدل النمو المركب			1.9%	-2%

المصدر : الباحثون بالاعتماد على
- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2010-2021.
البنك المركزي العراقي ، دائرة المدفوعات .
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث .
(*) الكثافة المصرفية = عدد السكان (1000 نسمة) / عدد الفروع
(**) الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان (100 الف نسمة)

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) والعمود (3 ، 4)

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي (**ATM**) ، فقد بلغت عدد أجهزة (ATM) عام 2010 (457) جهازاً، ارتفعت لتصل إلى (1566) جهازاً عام 2021 بعد ان كانت (1087) عام 2020 . وبلغت نسبة الانتشار المصرفي لهذه الأجهزة (2.3) عام 2010 ارتفعت لتصل إلى (4.66) عام 2021 كما يوضح ذلك الجدول (2) والشكل (2)، وبمعدل نمواً سنوي مركباً بلغ (102%) للفترة 2010-2021. وقد عكست هذه الأرقام والمؤشرات مستويات منخفضة لمؤشرات الوصول إلى الشمول المالي كأحد المؤشرات المهمة للشمول المالي في العراق بشكلها المطلق أو النسبي على الرغم من فتح العديد من المصارف الأهلية والمبادرات العديدة للبنك المركزي العراقي. والملاحظ ان هذه الأجهزة مقتصر انتشارها في المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات الاقتراض من المؤسسات فروع المصارف ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة وخاصة التجارية. ويمكن إرجاع انخفاض النسبة إلى تدنى الوعي المالي بأهميتها من قبل الجمهور فضلاً عن ارتفاع كلفة حماية هذه الأجهزة من السرقة أو التخريب في تلك المناطق. وهنا لابد الإشارة إلى انخفاض نسبة أعداد هذه الأجهزة بصورة كبيرة اذا ما قورنت هذه النسبة بنسب دول عربية، إذ يأتي العراق في المراتب المتأخرة وفق هذه المؤشر ويتضح ان العراق صاحب اقل نسبة في أعداد الصراف الألي بين مجموعة الدول المقارنة وبالتالي لغرض زيادة مستوى الشمول المالي في العراق وحسب الأهداف التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيقها ينبغي زيادة إعداد هذه الأجهزة من اجل تقديم افضل الخدمات إلى الجمهور الأمر الذي يساعد في زيادة إعداد الأفراد الذين يدخلون في النظام المالي. والجدول رقم (2) والشكل (2) يوضح ذلك.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

يوضح الجدول (2) الانتشار المصرفي لإعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) للفترة (2010-2021) .

السنة	عدد ATM (1)	عدد الفروع لكل 1000 كم^2 مربع	عدد البالغين نسمة (15 سنة فاكثر) مليون (2)	عدد ATM لكل 1000 كم مربع	النسبة % (1/2) (3)
2010	457	2.09	19.829	2.3	2.30
2011	467	2.14	19.929	1.07	2.34
2012	467	2.28	20.569	1.07	2.27
2013	647	2.39	21.227	1.49	3.05
2014	337	2.77	21.926	0.77	1.54
2015	580	2.79	22.082	1.33	2.77
2016	660	2.45	22.654	1.52	3.07
2017	656	1.92	22.110	1.51	2.97
2018	865	1.97	22.696	1.99	3.81
2019	1014	2.03	23.294	2.33	4.35
2020	1340	2.03	24.5	3.06	4.36
2021	1566	2.06	25.5	3.56	4.66
نمو أجمالي %		-0.12%		3.7%	102.6%

المصدر: الباحثون بالاعتماد على
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية 2010-2021.
البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) .

ثالثا: مؤشرات استخدام الخدمات المالية: تعكس هذه المؤشرات مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية والمصرفية، وتعتمد هذه على مجموعة من المؤشرات الفرعية أهمها حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي ويطلق عليها مجتمعة بالعمق المصرفي والذي يعكس مستوى تطور الوساطة المصرفية عن طريق تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وانخفاض تكلفتها والتوسع في استخدام المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة والتي تسهل في تعزيز ودعم عملية التنمية والاستثمار. وسيتم اعتماد ثلاث مؤشرات فرعية تعكس مستوى العمق المصرفي (banking depth) في الجهاز المصرفي العراقي ككل وهي:

1. حجم القروض والودائع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (GDP)
2. حجم حسابات الودائع إلى نسبة البالغين من السكان.
3. حجم حسابات القروض نسبة إلى عدد البالغين.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

وهذه المؤشرات الثلاثة يتم اعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي. ويشير الجدول رقم (3) وكذلك الشكل رقم (3) إلى ان مؤشر العمق المصرفي متمثلاً بنسبة حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في تزايد تدريجي مستمر، فقد بلغت نسبة القروض الائتمانية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 5.2% عام 2010 لترتفع 9.24% عام 2016، لتنخفض بعدها خلال المدة 2017-2019 إذ أصبحت 8.0% عام 2019 لترتفع قليلاً لتصل إلى 9.8% عام 2021. وهذه الزيادة بسبب ارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص إذ ارتفع حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبه 52% خلال المدة 2017-2021. إما فيما يتعلق بمؤشر حجم ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فهي مشابه بشكل عام لمؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص. فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 8.5% عام 2010 إلى 12.06% عام 2016، لتنخفض قيمة هذا المؤشر للمدة من 2017 لغاية 2021 لتصبح 11.68% عام 2019 ولنفس الأسباب السابقة إذ كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي اكبر منها في ودائع القطاع الخاص لهذه المدة. ولترتفع لاحقا لتصبح 10.3% عام 2020 ثم إلى 14.3% عام 2021. فقد ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.561% عام 2017 إلى 14.3% عام 2021 إذ ارتفعت نسبة الودائع بمقدار 65% أثناء المدة 2017-2021.

جدول (3) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2010-2021)

السنة	القروض للقطاع الخاص مليون دينار عراقي (1)	الودائع للقطاع الخاص مليون دينار عراقي (2)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية مليون دينار عراقي (3)	مؤشر العمق المصرفي % القروض (1/3)	مؤشر العمق المصرفي الودائع % (2/3)
2010	17.400	13.779	162.1	5.2	8.5
2011	11.356	18.199	217.327	5.2	8.4
2012	14.650	21.115	254.225	5.8	8.3
2013	16.947	24.450	273.587	6.2	8.9
2014	17.745	24.702	258.900	6.9	9.5
2015	18.070	23.636	191.715	9.4	12.3
2016	18.164	23.697	196.536	9.2	12.1
2017	19.452	26.093	225.722	8.6	11.6
2018	20.216	27.364	254.870	7.9	10.7
2019	21.042	30.708	262.917	8.0	11.7
2020	25.866	27.635	268.3	8.5	10.3
2021	29.578		267.54	8.9	14.3
النمو المركب %					

المصدر: الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية 2010-2021.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) والعمود (5 ، 6) .

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

رابعا : مؤشرات جودة الإنتاج للخدمات المالية: وتعكس هذه المؤشرات طبيعة وجودة وصول الخدمة المالية وتشمل عدد كبير من المؤشرات مثل:

1. مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الخدمة.
2. مؤشرات حماية المستهلك.
3. مؤشرات الراحة والسهولة.
4. مؤشرات العوائق الائتمانية.
5. مؤشرات المعرفة المالية.
6. مؤشرات المديونية.

وتجدر الإشارة ان هذه المؤشرات يصعب قياسها ومتابعتها إذ ان الكثير منها عبارة عن مؤشرات وصفية غير كمية لذا فان الكثير من الدراسات والأبحاث التطبيقية تميل إلى عدم استخدامها والاكتفاء بمؤشرات الاستخدام ومؤشرات الوصول إلى الخدمة المالية فقد وهذا ما تم تطبيقه في البحث.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:

1. بات الشمول المالي من المواضيع المهمة التي تهتم بها اغلب المنظمات والمؤسسات المالية الدولية لأثاره على دفع عجلة النمو والتنمية في كل البلدان المتقدمة منها والنامية.
2. يضمن الشمول المالي حصول الفئات الفقيرة والمهمشة على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم الاقتصادية، وهذا يؤدي الى ارتفاع دخولهم، وخفض مستوى البطالة المتفشية بينهم وانعكاس ذلك على خفض مستوى الجرائم مما يساعد في تحقيق السلم الاجتماعي.
3. ان نسبة الشمول المالي ما تزال دون مستوى الطموح في ظل المقارنة مع النسب العالمية أو مع الدول العربية، فضلاً عن انخفاض عدد حسابات القروض إلى عدد السكان البالغين.
4. ان مؤشر نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010-2021) باعتبارهما احد مؤشرات الوصول للشمول المالي ضعيفة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية والاقتصادية لزيادة مستويات وصول الخدمات المالية. إذ ان انخفاض نسبة مؤشر الانتشار المصرفي مع ارتفاع مؤشر نسبة الكثافة المصرفية يحجم من عملية الوصل إلى الخدمات المالية والمصرفية ويضعف القدرة على تجميع المدخرات.
5. البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق وخاصة في المناطق الريفية غير قادرة على تقديم الخدمات المالية والمصرفية القادرة على تحقيق نظاماً اكثر شمولاً واستقراراً .

التوصيات:

1. ينبغي على المصارف قيامها بتثقيف وتوعية فاعلة لجميع السكان بغرض محو الأمية المالية وزيادة الوعي المجتمعي لبناء المعرفة بالاستثمار وخلق الثروة بين السكان والتوسع التدريجي في تنفيذ متطلبات الشمول المالي بما يتماشى مع الإمكانات المادية والمعنوية والكفاءة والفاعلية في الأداء من قبل جميع المؤسسات العاملة في ظل النظام المالي العراقي.
2. حث المصارف على تقديم عروض لفتح حساب مصرفي مجاناً للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وللمناطق الريفية والمستبعدين مالياً لإتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

3. ينبغي الاستفادة من تجارب المصارف العربية والعالمية المتميزة، وعدم إعادة ذات الخطط التي جربت سابقاً حتى وان كانت ناجحة بل التطلع إلى مبادرات جديدة تخدم مسيرة المصارف.
4. ينبغي على المصارف تعزيز الانتشار المصرفي من خلال التوسع الجغرافي في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية، فضلاً إلى أنشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية (وكلاء المصارف وخدمات الهاتف المحمول، ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي). وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى اكبر شريحة في المجتمع العراقي.
5. ينبغي على المصارف المساعدة في توفير البنية التحتية للنظام المالي وخاصة في المناطق الريفية عن طريق فتح مكاتب الاستعلام الائتماني وشركات ضمان الودائع ، وتطوير نظام الدفع وتسوية المعاملات المصرفية الكترونيا.
6. التوجه نحو مشاركة المؤسسات التعليمية، سواء في المدارس أو التعليم العالي من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية، فمن الضروري جعلهم يفهمون أهمية الشمول المالي لتحقيق نمو شامل في الاقتصاد، الأمر الذي بدوره سيحفزها على المشاركة تلقائياً في النظام المالي.
7. العمل على توفير البيئة الداعمة والحاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة من خلال تقديم افضل الخدمات باقل التكاليف من اجل رفع مستويات الشمول المالي وزيادتها بما يدعم التطور والازدهار الاقتصادي.

المصادر: References

1. الدريعي ، سعود عزيز دايش، دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط. 2018 .
2. السامرائي، شاكر محمود عبد الغفور(2018)، دور المصارف الإسلامية في تحقيق إبعاد الاشتمال المالي في الأردن، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة ال البيت، الأردن.
3. العبيدي، زينة سامي محي الدين يحيى(2018)، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2004- 2016)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
4. عجور، حنين محمد بدر(2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
5. غسان أبو مويس، ورقة عمل حول تداعيات قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
6. كونت، اسلي ديميرجوتش، كلابر، ليورا، سينجر، دوروثي، انصار، سنية و هيس، چيك (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧ : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، كتيب العرض العام، واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
7. منير ، عامر سامي وآخرون،(2021)، المعاملات المالية غير التلامسية في ظل جائحة كورونا وتحديات التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، العراق.

تاريخ قبول النشر/2023/11/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.4

8.Githaiga Peter Njuguna,The Effect Of Financial Services By Microfinance Institutions On Financial; Inclusion In Kilifi County,Kenya,Master Thesis, University Of Nairobi, School Of Business,2015,P:13-14.
9. Kim,Minjin et al ,(2018),"Mobile financial services, financial inclusion, and development : A systematic review of academic literature", E J Info Sys Dev Countries, No.84.
10. Dube,Cinderella& Gumbo,Victor,(2017), " A Model for Financial Inclusion : The case of the Retail Industry in Zimbabwe", business and Management Studies,Vol.3,No.3.
11.Chakrabarty,C,(2012) ,"Financial inclusion- issues in measurement and analysis", Keynote address by Dr K C Chakrabarty, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at the Bank for International Settlements- Central Bank of Malaysia Workshop on "Financial inclusion indicators", Kuala Lumpur,5 November.
12.Leora Klapper,Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess, ,Hess ,Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion,CGAP,Washington,2016.
13.Santoso, Bedjo,and Ahamed Kameel Meera,"Indonesian Community Mobile Financial Inclusion." International Review of Management,2015.
14. Moloi, Mindy (2009), Strategies for optimizing Financial inclusion in south Africa, Thesis Degree master, of business administration, University of Pretoria.